الثورة ALTHAWRAH

السجائر المهربة.. مغريات تبيح الإدمان..!!

■ أطباء: إضافة النكهات المتعددة للسجائر تؤدي إلى الإصابة بأمراض سرطانية

بنكهة التفاح والفراولة وكذلك العنب بالإضافة إلى شكلها الجميل وسعرها الزهيد تتميز بعض السجائر المهربة عن غيرها مما أهلها لتلقى رواجاً كبيراً في الأوساط الشبابية أبرزهم من المراهقين والفتيات الذين وجدوا بهذه السجائر البديل المناسب للشيشة ... أما عن كيفية الحصول عليها فلا داعي للتعب فهي متوفرة عند أصحا ب العربيات وتباع في وضح النهار دون الخوف من كونها مهربة.

الجريمة في هذه القضية أن المتعاطين لها من الشباب ولها تأثيرات خطيرة على الصحة، وربما الإصابة بأخطر الأمراض.. وللتعرف أكثر على هذه المشكلة وأسبابها ومخاطرها نتابع التفاصيل في ثنايا هذا التحقيق.

تحقيق/ وائل علي

فاتن طالبة في إحدى الجامعات الخاصة تخصص لغات تفضل السجائر على الشيشة، فالشيشة على حد قولها لا تستطيع أن تأخذها معها إلى كل مكان بالإضافة إلى تجهيزها والسعر المرتفع للمعسل الذي يوضع عليها أما السجائر المهربة ذات النكهات المتعددة فهي رخيصة الثمن ويبلغ سعر العلبة الواحدة مائة ريال ويوجد بداخله عشرون حبة كما أن شكلها جميل وجذاب وسجائرها ذات مظهر أنيق ورائحة مشابهة لرائحة الشيشة ولها عدة نكهات متنوعة هكذا استمرت فاتن تصف عملية استبدالها السجائر بدلاً عن الشيشة دون الالتفات إلى أضرارها الصحية على الجسد ومساعدتها على ظهور الشيخوخة المبكرة وغير مبالية لما سيقوله الغير عنها كونها فتاة مدخنة فهي ترى أن التدخين حرية شخصية لا يحق لأي أحد أن يتدخل فيها. وأضافت: أنا لست الفتاة الوحيدة التي تدخن فغيري الكثير ولكنهم لا يملكون إلجرأة للحديث أمام الجميع ويفضلن أن يتخفين خوفا من كلام الناس عليهن وتعليقاتهم المستمرة والناقدة لكل ما تفعله الفتاة

(مراهقون)

أحمد- طالب في الصف التاسع- لا يرى أي مشكلة في تعاطيه مع مثل هذه السجائر فهي صغيرة ورائحتها زكية ويتناولها لمجرد التسلية لا أكثر ولا أقل وغير مبال من تحول هذه التسلية إلى إدمان بعدها يصعب عليه تركها والتوقف عن شرائها وتحول هذه الممارسات والسلوكيات الخاطئة إلى إدمان خاصة وانه هو وغيره من المراهقين يستسهلون تعاطيها

يبدو أن هذا الرأي ليس محصوراً على أحمد فقط فها هو توفيق مراهق آخر يرى أن هذه السجائر مختلفة تماماً عن السجائر الأخرى رائحتها كريهة ومرتفعة الثمن بعكس السجائر المهربة ذات النكهات والروائح المختلفة كالفراولة والعنب والتفاح وشكلها لا يشبه السجائر العادية وهي ممتعة من وجهة نظره ويستطيع التوقف عن شربها متى ما أراد

فتيات: السجائر ذات النكهات المتعددة بديل مناسب للشيشة

(طلاب المدارس)

ماجد مدرس في إحدى المدارس الخاصة بأمانة العاصمة يقول: ان هذه السجائر منتشرة بشكل يدعو للقلق خاصة وأنها مهربة ولم توافق على دخولها البلاد أي جهة رسمية مما يعني أنها بدون مقاييس الجودة ويؤكد أنه شاهد الطلاب سواء في المرحلة الإعدادية أو الثانوية يدخنونها في فناء المدرسة أكثر من مرة خلال العام الدراسي الماضي وقد قام بدوره بمعاقبتهم وتوبيخهم ولكنهم لم يمتنعوا عن تعاطيها فاضطر إلى إخبار مديره المدرسة التي ما إن سمعت بهذا الخبر حتى استدعت الطلاب لمعرفة حقيقة ما سمعت فاعترف واحد منهم بأن من يقوم بشراء هذه السجائر وتوزيعها عليهم هو فواز الذي يدرس معهم في نفس الصف استدعت مديرة المدرسة والده فواز وأخبرتها أن ولدها يقوم بتعليم زملائه شرب السجائر حينها أنكرت الوالدة هذا الكلام وصرخت متهمة الأستاذ ماجد ومديرة المدرسة بالكذب ولكن بعد أن رأت علبه السجائر التي كانت بحقيبة فواز تفاجأت من كونها علبة سجائر وقالت إنها رأتها ذات يوم بين دفاتر ولدها وضنت بأنها علبة لبان وأعادتها إلى مكانها ولم تكن تعرف الأم حينها أنها علبة سجائر مهربة بنكة العنب

(سجائر رديئة)

سجائر رديئة هذا ما قاله وسام وجدي فهو كما يقول يدخن منذ خمس سنوات وقد قام بتجربة هذه السجائر بعد أن أخذ واحدة من صديقه في الجامعة فرماها على الفور حينما أحس بحرقة في لسانه وطعم لم يعجبه هو وزميله الذي أعجب بشكلها ورائحتها التي تشبه الشيشة وبعدها أخبرته أن هذه السجائر بدأت تلقى رواجاً كبيراً بين المراهقين والفتيات فقال لي: هذا أمرٌ طبيعي فهم على حد قوله لا يعرفون أن هذه السجائر رديئة لكونهم غير مدمنين على التدخين منذ زمن لذا لا يستطيعون التمييز إن كانت جيدة أم لا

وحذر وسام هؤلاء الشباب من شرب هذه السجائر وأن لا يغتروا برائحتها وشكلها فهي مضرة أكثر من السجائر المصنعة محلياً واعتبر أن السجائر رخيصة الثمن هي بداية الإدمان فقد تعلم التدخين خلال دراسته الثانوية من خلال السجائر المهربة رخيصة الثمن ليشتري هو وثلاثة من زملائه كل يوم علبة واحدة وكانوا يتقاسمون أيام الشراء حتى أصبحوا جميعاً مدمنين على التدخين إلى يومنا هذا

زبائنها الطلاب

يبدو أن إمكانية الحصول على مثل هذه السجائر سهلة هذا ما أكده محمد صاحب عربية لبيع السجائر بشارع بغداد في أمانة العاصمة بعد أن سألته عن مصدر حصوله على تلك السجائر المهربة فأجاب بكل بساطة من التاجر وأما عن زبائن هذه السجائر فيؤكد لنا محمد أن غالبيتهم من المراهقين وخاصة من طلاب المدارس الذين يأتون غالباً لشراء تلك السجائر بنكهاتها المختلفة ويعلل محمد سبب هذا الإقبال من المراهقين لشراء هذه السجائر بسعرها الرخيص الذي لا يتجاوز المائة ريال ولا يرى أي سبب آخر يدفع الطلاب والمراهقين إلى شرائها باستثناء شكلها ورائحتها الجذابة.

أما عامر بائع آخر لمثل هذه السجائر في شارع حدة فيقول إنه غالباً ما يتوجه إلى المتنزهات والأماكن العامة لبيع هذه السجائر وذلك لوجود الشباب الذي يشتروها بكثرة ليتباهوا بشكلها الغريب أمام الغير وهذا ما يحفز الشباب لشرائها من ثم الإدمان عليها خاصة من قبل المراهقين الذين يحاولون التفاخر بها داخل الحدائق والمتنزهات

إقبال من النساء

شكلها الجميل وسعرها الزهيد هو ما يدفع الكثير إلى شراء هذه السجائر هذا ما قاله إسماعيل صاحب إحدى البقالات ولم يخف إسماعيل دهشته من الإقبال المتزايد عليها خاصة من قبل المراهقين الذين يقومون بشرائها بصورة متزايدة حيث يبلغ أعمار غالبيتهم بين الرابعة عشرة والتاسعة عشرة عاماً بالإضافة إلى النساء الذي لم يتعود منهن على شراء هذه السجائر فهن كما يقول يقبلن في الفترة الأخيرة إلى البقالة لشراء مثل هذه السجائر وطلب نكهات معينة كالعنب والتفاح الذي يلاقي رواجاً كبيراً في الأوساط النسائية أما صغار السن من الشباب فهم يقومون بشراء كافة النكهات ولا يعلم اسماعيل سبب شرائهم لتلك السجائر ويقول ربما حب التجربة والتفاخر هو ما يدفعهم لذلك

علماء النفس: شكل هذه السجائر ورائحتها تحبب المراهقين في الإدمان عليها

تهرب وتهريب

رفض غالبية تجار الجملة الحديث عن مصدر هذه السجائر وعن كيفية الحصول عليها وفشلت كل محاولاتي في إقناعهم بالحديث لذا توجهت بالسؤال للعاملين في محال الجملة وبعد أن رفض غالبيتهم تحدث إلى احد الشباب العاملين في تحميل البضائع لدي احد التجار شريطة أن لا اذكر اسمه أو حتى الحروف الأولى منها لخوفه من أن يفقد عمله على حد قوله ومن ثم تحدث عن مصدر تلك السجائر قائلاً تأتي هذه السجائر محملة فوق دينات (شاحنات نقل كبيرة) حيث تقوم هذه الشاحنات خلال فترات متفاوتة بتزويد التاجر الذي يعمل عنده بهذه السجائر ولا توجد اي إعلانات لشركة ما على ظهرها هذه المركبات.

تراخٍ حكومي

ذكرت بعض التصريحات من قبل مسئول في ضرائب عدن أن الجهات الرسمية والحكومية المتخصصة تكافح عمليات تهريب السجائر داخل البلاد ولكن للأسف فهذه الجهود الحكومية تتعرض إلى عراقيل من قبل تجار السجائر المهربة والمافيا التي تساندها مشيراً إلى أن الأسواق اليمنية ما تلبث أن تخلوا من السجائر المهربة حتى تغرق بشكل أكبر بأنواع وأصناف غريبة والألوان والأحجام والنكهات، بأن ظاهرة انتشار السجائر المهربة في الأسواق اليمنية تعد من الظواهر المخيفة وذات مخاطر صحية جمة على المواطن نتيجة قرب انتهاء فترة صلاحيتها لذا فهي تصدر إلى دول العالم الثالث بأسعار رخيصة بالإضافة إلى إضرارها الاقتصادية الكبيرة التي تنجم عنها بينما تحرص مصلحة الضرائب على مكافحة هذه الظاهرة من خلال تنفيذ أحكام المادة(38)من القانون رقم (70) لسنة (97) وتعديلاته بشأن الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات بالمراقبة والتفتيش وحجز السجائر المهربة التي لا تحمل طابعاً أو تحمل طوابع مزيفة أو سبق استخدامها من قبل لتقوم بالإجراءات القانونية حيال المروجين بهدف القضاء على تهريب السجائر وإحراق المهربات

(زيادة الضرر)

يرى الدكتور سعيد السليماني صاحب عيادة خاصة أن نسبة الخطر بهذه السجائر المهربة وذات النكهات المتعددة تزيد عن نسبة السجائر المصنعة محلياً والتي تخضع للرقابة من قبل الجهات المختصة عند تصنيعها ويضيف السليماني انه بالإضافة إلى الأمراض الخطيرة التي يتعرض لها المدخن كسرطان الرئة والتهابات الجهاز التنفسي والشيخوخة المبكرة وأضرار الأسنان وغيرها من الأمراض والسرطانات وذلك لاحتواء السجائر على ما يقارب أربعة آلاف من المواد السامة واحتوائها على النيكوتين والسيانيد إلا أن هذه السجائر قد تؤدي إلى أمراض إضافية وذلك من خلال بعض المواد الكيميائية المضافة على السجائر ذات النكهات المتعددة وبطبيعة الحال فإن الدكتور السليماني يرى أن إضافة بعض المواد الكيميائية على الطعام من شأنه ان يضر بالإنسان فكيف إذا كانت بالسجائر الذي تسبب العديد من الأمراض وفي حالة إضافة مواد كيمائية جديدة على هذه السجائر لتضيف إليها نكهات متعددة فأن معدل الخطر هنا قد يتفاقم ليتسبب بسرطانات أخرى كسرطان الحنجرة وغيرها

(التحول إلى الإدمان)

يرى علماء النفس أن السجائر بشتى أنواعها خطر على صحة الإنسان حيث أن نسبة مدمني الدخان هي الأعلى من بين المواد الأخرى الذي يدمن الإنسان عليها جراء استمراره بتدخينها لفترة طويلة ونظراً لسهولة الحصول عليها في أي مكان وفئة المراهقين هي الفئة العمرية الأكثر تعرضاً لإدمان السجائر فبهذه المرحلة العمرية يحاول غالبية المراهقين تكوين شخصيته المستقلة والظهور بصورة ملفتة وجذابة للآخرين من خلال قيامه ببعض السلوكيات التي تتأرجح بين السلب والإيجاب بحسب البيئة التي يعيش فيها عبر الأصدقاء ومجتمع الدراسة لذا من المهم أن يعمل أولياء الأمور على مراقبة وتوجيه خط سير أبنائهم لكي لا ينحرفوا عن الطريق السليم ويكونوا عرضة لمثل هذه الأمور ليصعب عليهم بعدها العزوف عنها بعد أن وقع في شباكها لمجرد انه فضل الخوض بتجربة جديدة أو تأثره بعادات وسلوكيات من حوله دون التفكير بإيجابياتها وسلبياتها المستقبلية.

لا يوجد قانون إنساني أو سماوي يجيز اعتقال أحد أفراد أسرة المتهم

كتب / بلقيس الحنش

نرى كثيرا ونسمع أن فلاناً تم القبض عليه بسبب اتهام أحد أفراد أسرته بارتكاب جريمة ما وعندما يأتي وقت القبض ولم يجدوا المتهم يتم القبض على أحد الأفراد حتى يأتي المتهم الحقيقي بالجريمة المتهم بارتكابها وهذا التصرف موجود منذ فترة طويلة وممارس من قبل أجهزة الأمن بشكل طبيعي برغم أن هناك كثيراً من المصوغات القانونية التي لا تجيز هذا العمل وتعتبره جريمة ضد حرية الإنسان في هذا الجانب سنتعرف ما هي أهم الحقوق المكفولة للمتهم المشتبه ارتكابه جريمة ؟ وما هي حقوق الأسرة في حالة تم اعتقال أحد أفراد عائلتها لعدم وجود المتهم بالجريمة ؟ وكيف ينظر الناس ويقرأ هذا النوع من الاعتقالات ؟ وما هي الحقوق المكفولة بالدستور الحالي لحماية الناس ؟ كل هذا سنحاول ملامسته في السطور التالية:

قبل أن نتطرق للحقوق المكفولة للمتهم نحاول أن نرى رأي لمواطنين حول نظرتهم لمسألة القبض على شخص مقابل حضور المتهم..خالد يشير إلى أنه لا يجوز القبض على أي شخص مقابل حضور المتهم فالشريعة الإسلامية أكدت أن الشخص مسؤول عن عمله لقوله تعالى (ولا تزر وآزره وزرة أخرى) وهذا تأكيد صريح أن المسؤولية في حالة الجريمة شخصية.

تتفق معه بشرى وتنوه إلى أن قيام الأجهزة الأمنية باعتقال أخ أو أب أو أي فرد من أفراد العائلة فقط لوجود متهم في تلك الأسرة أمر لا يجوز القيام به.

* أما سالم يضيف أن مسألة اعتقال أحد أفراد الأسرة يعد أحد أساليب الضغط على المتهم للحضور وإلا فإن أخاه أو أباه رهن الاعتقال إلى أن يحضر وهو أمر مألوف في مجتمعنا والأجهزة الأمنية تطبق في القانون الجزء الذي تريده وتترك الجزء الآخر.

فيما ترى سمية أن المسألة تتعلق بمعتقد اجتماعي أكثر منه قانوني فقد أشارت قائلة :هناك مثل عندنا في مجتمعنا اليمني وهو إذا لم تجد غريمك خذ ابن عمه حتى الأجهزة الأمنية لا تتعامل مع القانون بينما تتعامل مع اعتقاد اجتماعي نابع عن عادات وأعراف قديمة.

أكدت جميع الآراء أن على الدستور القادم مراعاة الحقوق والحريات بحيث تشمل نصوصه على الحقوق العامة والحريات العامة لبناء الدولة المدنية.

هذه نماذج من مواطنين يؤكدون أن الاعتقال له حالات فصلها القانون وأن اعتقال شخص لإيجاد المتهم يعد عملاً غير جائز في الشرع والقانون, ولنذهب للقانون بشكل تفصيلي ونرى فيما إذا فصل القانون الحالي حقوق الناس عند الاعتقال أم لا، ولنقدم من خلال هذا الموضوع رسالة لمعدي الدستور القادم خاصة بعد التفاؤل الذي وجدناه في تقرير الحقوق والحريات الذي صدر عن مؤتمر الحوار الوطني.

*وحول هذا الموضوع التقينا بالمحامي محمد مقبل الهنائي مسئول الحريات النقابية بمنظمة هود؟ حيث أشار الهنائي إلى أن للمتهم حقوقاً نصت عليها مواد الدستور اليمني فيقول: في الأصل لا يجوز اعتقال أي شخص إلا بأمر قضائي والجهة المخولة بهذا الأمر النيابة إلا في حالة الجريمة المشهودة وهي حالة استثنائية، ولقد وضح القانون هذا وفصله بشكل استثنائي , والمفترض عندما يتم إيقاف أي شخص رهن التحقيق يجب إبلاغه بالحقوق المكفولة له منها حقه في الامتناع عن الكلام حقه في إيجاد محامي حقه في إبلاغ أهله , والقانون اليمني من القوانين التي أكدت على حقوق الناس في حمايتهم ووضعت مجموعة من التفاصيل أولها المادة السادسة والتي نصت على احترام الدولة والعمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إضافة إلى المادة سبعة وأربعين والتي نصت على أن المسؤولية الجنائية شخصية ولا جريمة أو عقوبة إلا بنص شرعي وكل متهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات.

ويقول: لأهمية حقوق الناس والمتهم فقد أشارت المادة ثمانية وأربعين إجراءات تفصيلية، ففي الفقرة (ا) نصت أن تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم ويحدد القانون الحالات التي تقيد حرية المواطنين ولا يجوز تقييد حرية أحد إلا بحكم محكمة مختصة. والفقرة (ب) من نفس المادة تنص بأنه لا يجوز القبض على أي شخص أو تفتيشه إلا في حالة تلبس وهي ما نسميها الجريمة المشهودة والجريمة المشهودة قد عرفها القانون.

القانون يحضر التعذيب

* وعن التعذيب الذي يلقاه المعتقل إلى أن يتم الحكم عليه يقول المحامي محمد الهنائي:

- لقد حضر القانون التعذيب الجسدي والنفسي أو المعنوي فقد نصت نفس المادة السابقة الذكر (48) في الفقرة (ج) بالآتي: لكل من يقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه بارتكابه جريمة يجب أن يقدم إلى القضاء خلال أربعة وعشرين ساعة وعلى النيابة إبلاغه بأسباب القبض واستجوابه وتمكينه من الدفاع واعتراضه هذه النصوص وجبت التنفيذ ومخالفتها يعد جريمة لا تسقط بالتقادم, بمعنى أن حالات القبض تكون أما بوجود جريمة مشهودة التلبس أو بأمر قضائي أي النيابة العامة أمرت بالقبض على هذا الشخص وعلى النيابة تقديمه إلى المحكمة خلال أربعة وعشرين ساعة.

وينوه الهنائي إلى أنها مخالفة قانونية فيقول: مسألة اعتقال أحد أفراد الأسرة غير جائزة ولا يوجد قانون إنساني أو سماوي يجيز هذا

وظاهرة الاعتقال هذه ليست جديدة فهي موجودة منذ حكم الإمامة وقد أخذوا هذا المبدأ كأحد الأساليب لترسيخ دعائم حكمهم في تلك الفترة وهذا المبدأ يتعارض مع القرآن، والأصل أن المسؤولية الجنائية هي فردية ومخالفته يعد جريمة يحكم فيها بالسجن فترة لا تقل عن خمس سنوات بحسب القانون .

ويشير الهنائي إلى أن على الأسرة إبلاغ النيابة العامة أو النائب العام بأمر الاعتقال وأن النيابة عليها البدء في التحقيق والتأكد من الأمر إن كان الاعتقال تعسفياً أو خارج القانون، وهذه جريمة عقوبتها كما أشرت سابقاً خمس سنوات إذا كان الموظفون من العاملين , ويجب على الأسرة عدم التنازل عن حقوقها في حالة وجد اعتقال تعسفي وبالتالي عليهم أو على المعتقل تقديم شكوى للاعتقال بدون مصوغ قانوني إضافة إلى إبلاغ المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان كي تساعد المعتقل أو الأسرة بتقديم العون القضائي وأيضاً للمناصرة لقضيتهم .

قضية نطرحها على النائب العام:

المواطن المحجري حكم عليه بالسجن شهراً فأكمل السنة ومازال

قضايا وناس- معين حنش

* رجل في الأربعين من عمره, من محافظة ذمار تم الاعتداء عليه بالضرب من قبل شخصين, بعد ذلك تم حبس الغرماء مع المعتدى عليه علي المحجري, وتم تحكيمه بسلاح أبيض - جنبية- ممن اعتدوا عليه, وقبل الحكم وأخذ الجنبية وتركوه بعدما تنازل عنهم في قسم الشرطة, وبعد سنة ونصف, قام غرماؤه بتقديم طلب لأحد أقسام الشرطة بالأمانة, أدعوا فيها المعتدى عليه المحجري عليه بخيانة أمانة, تم استدعاؤه وتمت التلفيقات في قسم الشرطة وتم ترح يله إلى النيابة, حتى وصلت إلى محكمة همدان التي بدورها أصدرت حكم بحبسه شهراً, وقبول دعواه ضد الغرماء والحكم الصادر بحقه,وكونه لا يوجد من يتابع له في صنعاء من أسرته,لم يتابع بعده ولم يقدم طعناً بالحكم فتم ترحيله إلى إصلاحية صنعاء المركزية منذ تاريخ 013½/1م.

- فقد أصيب النزيل الأربعيني المحجري بصدمة نفسية .. كونه فقد العدالة وأصبح من مشتكي معتدى عليه إلى معتدي مع تهمة خيانة أمانة.

- هذا واحدٌ من ألف نزيل ممن تعرضوا للظلم والتلفيق في قضاياهم المتنوعة والمختلفة, فالمحجري منذ جمع الاستدلالات في محاضر أقسام الشرطة وصولاً إلى أروقة النيابات والمحاكم التي فقدت هي الأخرى عدالتها, منتظراً الإفراج عنه بعد حكم المحكمة شهراً بالحبس وتحمله ظلم هذا الحكم, إلا أنه رضي وصبر واحتكم لله منتظراً الإفراج عنه, فيفاجأ بتعرضه إلى إهمال وبدل حبسه شهراً واحداً يقطن سنة, إلى يومنا هذا ولم يجد من يتابع له.

- بعد زيارتنا للسجن واستمعنا منه لفحوى قضيته, بلغنا مدير عام الشؤون الداخلية بمصلحة التأهيل والإصلاح بوزارة الداخلية العقيد محمد عبدالرب الذي بدوره تحرك للتحقيق من البلاغ, حيث قام بالاتصال بنيابة همدان, مهدداً بكشف تجاوزات النيابة ومخالفتها للقانون والشرع والعرف في حبس النزيل المحجري بعدها وعدت النيابة بسرعة الإفراج عن هذا النزيل الذي ضُرب وظُلم وحُبس وعن دورنا نضع هذه الحالة أمام طاولة الأخ الدكتور/ علي أحمد الأعوش النائب العام للنظر والتحقيق فيها إن كانت تستحق المتابعة والاهتمام ومحاسبة المخلين في واجباتهم.

الجندبي يناشد الداخلية استعادة شقيقته المخطوفة

• تزايدت في الآونة الأخيرة عملية الاختطافات للأشخاص وأبنائهم، من هذه الحوادث حالة صالح الجندبي الذي تعرضت ابنته عائشة 13 سنة لجريمة اختطاف من أمام منزلهم بمديرية بني الحارث منتصف الشهر الماضي.

وطالب الأخ محمد صالح الجندبي - شقيق عائشة - وزير الداخلية القيام بواجبه تجاه قضية شقيقته المخطوفة التي لا يعرفون عنها شيئا منذ يوم اختطافها.

وشكا الجندبي من تخاذل الجهات الأمنية في ملاحقة الجناة رغم أنها قضت على بعض الغرباء الذين يعتقد أنهم وراء الجريمة، مطالباً، وزير الداخلية سرعة القبض عليهم وتقديمهم إلى العدالة والإفراج عن المختطفة.